أ.د.عبدالحسين العنبكي*: تأطير نظري لاقتصاديات المرأة في العراق (الحلقة الثانية)
اقتصاديات المرأة وقانون الحب المتناقص

توصلنا في الحلقة الأولى[1] الى ان هنالك تشويه للسلوك الاستهلاكي للمرأة في العراق ناجم عن استعداد سلوكي لدى المرأة أولا، و بتوجيهه من قبل مافيات انتفاعية تعزز الريعية في الاقتصاد وتضخم جيوب المنتجين والشركات الكبرى ثانيا، وطالما ان العراق مستورد وغير منتج فان ذلك يعزز من اختلال ميزان المدفوعات بالتبعية وإشاعة ثقافة الأنماط الاستهلاكية البذخية، بالإضافة الى تركز الخزين الذهبي في العراق لدى النساء وحجبه عن دوره في تحريك الاقتصاد لأنه مكتنز (Hoarding) ثالثا. ونود الاسهاب في هذه الحلقة بعدة عناوين ذات علاقة بالوضع الذي وضعت فيه المرأة وتداعياتها على الاسرة والمجتمع بالتبعية.

أولا: الاستهلاك البذخي وقانون الحب المتناقض بين الأزواج

[1] أ.د.عبدالحسين-العنبكي-تأطير-نظري-لاقتصاديات-المرأة-في-العراق-.-الحلقة-الأولى-مافيا-الاغواء-الاستهلاكي-للمرأة.pdf (iraqieconomists.net)

بما ان الانفاق على شروط العيش في مجتمعاتنا هي مسؤولية الرجل شرعا وقانونا وليس المرأة، حيث ان نسب الاسر التي ترأسها نساء هي 10.7% فقط وهي في الريف اقل من الحضر(1)، وهذا يعني ان بحدود 90% من الاسر يقودها الرجل ويتولى الانفاق عليها، وبما ان المرأة بحكم التقسيم الوظيفي والاجتماعي موضوعة في قصة الطلبات المتجددة التي لا تنتهي، فالرجل ينفق لكي يوفر العرض اللازم لإشباع طلب المرأة، فصارت المرأة مجبرة وموضوعة في مهمة المطالب الرسمي عن كل نواقص واحتياجات ولوازم البيت والاسرة، وعليك ان تتصور كيف يمكن ان تكون العلاقة بين من يصدر الطلبات على شكل أوامر لا تنتهي وبين من يصرف من جيبه لتوفير تلك الطلبات. والذي يشفع للمرأة ان هنالك طلبات لا تعنيها بذاتها كمرأة وانما هنالك طالبون مختبئون خلف المرأة كما تصنفه (بريجيت برانن) في مقالة لها عن السلوك الاستهلاكي على أساس النوع (Gender)[2]، حيث ترى ان تصدر المرأة نشاط التسوق والطلبات لا يأتي فقط من ادمانها على التسوق وانما هي تنوب عن عدة فئات داخل الاسرة هي من ترعاهم عادة، كمتطلبات الأطفال والكبار وحتى الزوج نفسه أحيانا ومتطلبات البيت أي الخدمات والسلع المشتركة. لذلك هي تجد نفسها مضطرة لتقديم الطلبات نيابة عن هؤلاء على مدار حياتها، من قبيل، نفدت قنينة الغاز، فاضت المجاري، تعطل مصباح غرفة النوم، انفجرت شطافة الحمام، نفد خزين الشاي، لم يبقى لدينا رز، الثلاجة خالية من الفواكه، لم اجد ما اطبخه لمرقة اليوم، لم يبقَ

لدينا لحم مثروم، ابنك ليس لديه ملابس، خلصت الحفاظات، بنتك ليس لديها حذاء وملابس لائقة بطالبة جامعية، بايسكل ابنك بنجر(فيه ثقب)، نحتاج ادوية نزلات البرد وغيرها من مئات الحاجات المتجددة التي وضعت المرأة لتكون ذلك (الغراب) -من وجهة نظر زوجها- الذي ينعق ليل نهار بتلك الطلبات.

نعم هذه الطلبات يومية تقدمها المرأة وعلى الرجل ان يلبيها، وامام هذه الحالة سنكون امام ثلاث آجال زمنية لتسهيل التحليل، حيث هنالك قانون رائع في الاقتصاد يسمى قانون الغلة المتناقصة (The Law of Diminishing Returns) وهو يصف ما يحدث للإنتاج جراء تغير كمية أحد عناصر الإنتاج مع بقاء كمية العناصر الإنتاجية الأخرى ثابتة، فهو يصف ما يحصل من تغير في نسب مزج عناصر الإنتاج، فمع إضافة وحدات متتالية من العنصر الإنتاجي المتغير إلى العنصر الإنتاجي الثابت فإن الناتج الكلي يزداد أولا بمعدل متزايد حتى يصل إلى نقطة الانقلاب، بعدها يستمر بالتزايد ولكن بمعدل متناقص حتى يصل إلى أعلى مستوى له وبعد ذلك يبدأ في التناقص المطلق. وجدت ان هذا القانون يصلح لتحليل الكثير من الظواهر ومن بينها الحب المتناقض (Diminishing love) او عدم الانسجام المتزايد (Growing Inconsistency) الذي يحصل مع الزمن بين الزوجين، الرجل والمرأة، بحكم كون المرأة متحملة مسؤولية قوى الطلب الضاغطة على الرجل، والرجل يمثل قوى العرض الذي عليه

مسؤولية اشباع الطلب، وهنالك متغيرات أخرى حتما لها علاقة بالطباع العامة للزوجين ومدى الجانب الأخلاقي والإنساني والعقائدي بل وحتى الوئام في العلاقة الحميمة بينهما سنفترضها ثابتة لأغراض التحليل، وبين الحاجة والندرة، حيث الحاجات متجددة بلا حدود بينما الإمكانات نادرة ومحدودة يكون سعي الرجل وجهده موجه لإشباعها. وكلما تعاظمت الطلبات وتغطرست المرأة في كيفية طلبها من حيث الزمان والمكان والحالة والظرف كلما زاد الضغط والالحاح على الرجل، في ظل دخل محدد ستكون قدرته على الانفاق على حاجات متعاظمة، تتناقص حتما كلما تعاظمت تلك الحاجات وكلما تراجعت قدرة الرجل على الانفاق لإشباع حاجات المرأة كلما تنامى لدى المرأة عدم الرضى وبالتبعية تراجع الحب لدى المرأة، أي كلما تقاعس الرجل او ضعفت قدرته او خارت قواه مع الزمن على اشباع احتياجات المرأة وطلبها كلما تناقص الحب من طرف المرأة، وكلما اوجدت هذه الحالة أسبابا تتراكم مع الأيام والسنين لتكون سبباً في تناقص الحب من طرف الرجل، ليجد نفسه بعد فترة (تطول او تقصر اعتمادا على مدى التحمل والمطاولة لبعضهما البعض) امام عمل قانون الحب المتناقص.

سيعمل هذا القانون من حيث الزمن على ثلاثة اجال هي:

1. **في الاجل القصير:**

في بداية الزواج حيث لايزال الحب يتدفق من بين جنبات العلاقة بين الزوجين وكلما اشبعت المرأة حاجات الرجل اكثر كلما تنامى الحب بينهما. وتدخل عوامل أخرى تجعل العلاقة تزداد وثوقا وتعلقا حيث تشبع حاجات وتتجدد حاجات يكون السعي لإشباعها سببا لنمو الحب بمعدل متزايد، وهنا يكون (الناتج الكلي) يزداد بمعدل متزايد و(الناتج الحدي) يتزايد أي ما تضيفه الوحدة الأخيرة من العلاقة يتزايد وكذلك (الناتج المتوسط) يتزايد، رغم انه في ذات الوقت تظهر المنغصات واعني بها مطالب المرأة الا ان الرجل يكون في وضع من الحماس والرغبة في اشباعها وهو يشعر بالزهو والراحة لأنه يدلل عروسه التي احبها. ومع الوقت تزداد طلبات المرأة ويلتحق بها متطلبات الحمل ومراجعات طبيبات النسائية والسونرات والكشف عن الجنين والوحام في حال أصبحت المرأة حامل فتزدحم طلبات المرأة على كاهل الرجل، وفي حال لم تحمل فإن الضغوط الاجتماعية وهاجس الخوف من العقم تجعل الأزواج يدورون على مراكز التخصيب وعلاجات تأخر الحمل، حيث تظهر البيانات ان أسباب عدم الانجاب 57% منها هي مشاكل صحية لدى الزوجة و 16% لدى الزوج مما يجعل المراجعات للزوجة والانفاق على حملها اكبر. كما ان رعاية ما قبل الولادة في العراق قد تحسنت كثيرا حيث 93.5% من النساء حصلن على الرعاية و 82.8% كانت الرعاية من قبل طبيب مختص، حيث أن 73% من النساء يضعن حملهن في مستشفى حكومي و 17% في مستشفى اهلي(3). وكل ذلك ينعكس

في كلف عيش اكبر يقع على كاهل الرجل تلبيتها، فيتراجع لديه رويدا رويدا شغف تلبية مطالب زوجته ويزداد لديه الانزعاج والتذمر بل وعدم القدرة على تغطية نفقات تلك المطالب المتعاظمة وعندها يكون قد وصل الى نهاية الاجل للقصير حيث لم يعد نمو الحب والرغبة اسرع من نمو التذمر والضجر فلم يعد الحب ينمو بمعدل متزايد أي ان الجرعات الإضافية لمطالب المرأة ترافقها جرعات اقل من الحب وشغف التلبية لها او اشباعها اقل، عندها سوف يتم الانتقال الى الاجل المتوسط في النقطة A. ونغادر مرحلة الحب المتزايد بمعدل متزايد التي قد تستمر من 3-5 سنوات وربما ابكر من ذلك او ابعد بحسب تحمل الزوجين لبعضهما البعض وبحسب درجة (الالحاح) الصادر من الزوجة، والمبينة في الجزء الأول من الشكل ادناه.

2. في الاجل المتوسط:

تبدأ في هذا الاجل عوامل التذمر لدى الرجل تزداد بمعدل أسرع كونه وضع شرعيا وقانونيا واجتماعيا في موضع تلبية الطلبات المتنامية للمرأة وهذا التسارع في التذمر وعدم الرضا يولد عدم انسجام وخلافات تبدأ بالظهور وتنمو سريعا كلما أضيفت جرعات جديدة اكبر من مطالب لا تستوعبها فسحة الرجل وبالتبعية تزداد متاعب الحياة عليه اكثر، وكلما عجز الرجل عن اشباع الطلبات للمرأة ويبدأ التذمر يأكل من جرف الحب شيئا فشيئا طوال فترة الأمد المتوسط التي قد تستمر من 5- 10 سنوات. وفي هذه

المرحلة يزداد الحب ولكن بمعدل متناقص، أي ان (الناتج الكلي) يتزايد بمعدل متناقص لان (الناتج الحدي) يكون قد تناقص، أي ما تضيفه الوحدة الأخيرة من العلاقة الزوجية اقل مما اضافته التي قبلها، ولان افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة يكون في التحليل الساكن (Static) وليس في التحليل الحركي (Dynamic) فإنه مع الزمن سوف يزداد الحب طبعا مدفوعا بعوامل جديدة أخرى متغيرة تظهر مع الزمن كأن تصبح الزوجة أم لأولاده الذين يمثلون زينة الحياة الدنيا فحبه لام اولاده يكون مصاحبا لحبه لأولاده مع عوامل أخرى كالعشرة والحفاظ على العائلة والرحمة والإنسانية وغيرها التي يمتلكها الرجل، وفي ذات الوقت يزداد التذمر لدى الرجل بمعدل متزايد بعد تزايد انفاقه وابتلاع كامل دخله، وقد يجد نفسه مضطرا للعمل ساعات إضافية لتعظيم دخله على حساب ساعات الراحة والفراغ، أي انه سيكون مضطرا لمفاضلة العمل والتعب على الراحة كي يزيد دخله لمواجهة المطالب المتزايدة وقد يضطر الى الاستدانة في ظروف اعقد لتلبية حاجات هو لا ينظر اليها على انها أساسية وليس لها أولوية ولكن المرأة تجدها في مقدمة أولوياتها كالإنفاق على عمليات التجميل وتسريحات الشعر والعناية بالأظافر وديكورات المنزل وغيرها وهي أمور تنعكس في تزايد متاعب الحياة كلما تزايدت الطلبات التي عليه تلبيتها سواء كانت تخص المرأة او تخص المختبئين خلف المرأة والمتزايدين مع مرور زمن على الحياة الزوجية الذين اوكلوا لها مهمة الطلبات كالأولاد والكبار والضيوف والالتزامات الأخرى. وبما ان التذمر

وعدم الانسجام يزداد بمعدل متزايد بينما الحب يزداد بمعدل متناقص حتى يصل الذروة عند النقطة B لتنتهي مرحلة الاجل المتوسط ونكون بعدها في الاجل البعيد كما في الشكل ادناه.

3. في الاجل البعيد:

بعد نقطة الذروة في B يكون الحب المتأتي من عوامل عدة منها انه تزوجها بعد قصة حب او انها جميلة الشكل يجد فيها الرجل سعادته او عوامل العشرة والاولاد والاشتراك في متاعب الدنيا والعيش والذكريات قد بلغ ذروته (كناتج كلي) لعلاقة إنسانية راقية رغم تراجع ما تضيفه وحدات العلاقة الإضافية خلال الاجل المتوسط أي تراجع (الناتج الحدي) لأي وحدة علاقة إضافية وتراجع الناتج المتوسط أيضا. اما في الأمد البعيد أي بعد النقطة B فإن الناتج الكلي للعلاقة الزوجية يتناقص بشكل مطلق والناتج الحدي يصبح سالبا، وقد تظهر هذه الحالة في الغالب بعد 10او 15 سنة وتستمر الى 30 او 40 سنة او طوال عمر الزوجين او ربما حتى التفريق بينهما لأي سبب كان، حيث يكون الرجل محاصراً بكم كبير من الطلبات أصبحت تمثل استحقاقات راسخة للزوجة بفضل التقادم والتعود؛ وفي الجانب الاخر قد يكون الرجل قد سئم وضعه في موضع الملبي للطلبات مع الزمن وخارت قواه ووصل الى حد الجزع وصار يهرب منها لأن منافعه منها تراجعت كثيرا وكلفة استدامتها تعاظمت كثيرا وقد يجد في هروبه فضاءً جيدا ومناسبا للحصول على تعويض منافعه في مكان اخر وفي أجواء أخرى.

وقد يفضي هذا الوضع الى خرس الزواج او يفضي الى موت سريري للزواج، وفي حال عدم تحمل هذه الحالة فإنه يفضي حتما الى الانفصال او الطلاق، الذي ازداد حالاته بشكل مفرط في العراق وفي البلدان العربية والإسلامية في السنوات الأخيرة مع تعاظم ثورة الاتصالات والغزو الجندري الذي سيطر على عقول نسائنا. وبحسب تقرير نشر على موقع مجلس القضاء الأعلى العراقي، سجّلت أكثر من 73 ألف قضية طلاق خلال العام 2021 في العراق، وأشار الموقع إلى أنه خلال العقد الممتد بين 2004 و2014، انتهى زواج واحد من بين كل خمس زيجات بالطلاق. وسجل خلال الفترة نفسها 516 ألفاً و784 طلاقاً من بين 2,6 مليون زواج، وهذا يعني ان المتوسط السنوي للطلاق في تلك الفترة كان بحدود 47 الف حالة، أي بمعدل نمو مقارنة بعام 2021 بحدود 55.3%.

نعم في هذه المرحلة يكاد ان يختفي بريق الحب (المودة) كما يصفها القرآن الكريم أي تكاد ان تختفي الاثار الإيجابية الملموسة للعلاقة الزوجية وتحل محله (الرحمة)، والرحمة جامعة لكثير من الأمور يتعلق بعضها بالشفقة او الطيبة او المسؤولية الأخلاقية والشرعية (مخافة الله) او مراعاة الجانب الاجتماعي (العيب من الناس) وغيرها، وهنا تصبح العلاقة مترنحة وآيلة للسقوط في حال ظهور عوامل أخرى غير محتملة كالتجاوزات اللفظية او الجسدية

او أفعـــال هاتكـــة لحرمـــة الاســـرة او الخادشـــة لحيائهـــا الاجتمـــاعي، والشكل ادناه يوضح ذلك.

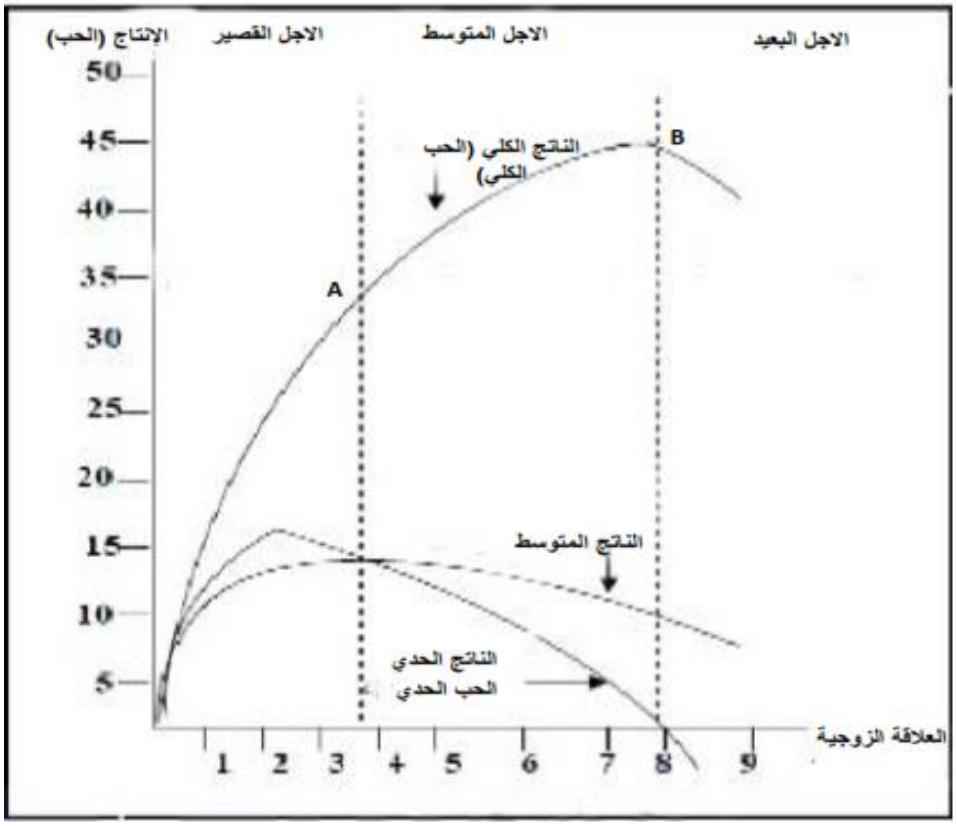

ثانيا: تمكين المرأة اقتصاديا وصراع القرار داخل الاسرة

في الإسلام يكون من واجب الرجل ان يُمكِنَّ المرأة من العيش الكريم لا ان يغنيها فتتحول الى قوة تمويل كبيرة داخل الاسرة مقابل قوة الرجل، وعليه ان يشبع حاجاتها الأساسية من المسكن والملبس والمأكل والمشرب والعلاج والترفيه عن النفس وغيرها، بل حتى لو طلبت المرأة الأجر المادي مقابل الرضاعة والرعاية المنزلية لكان لها ذلك، ولكن الغلو في احتياجات المرأة ونهمها في المطالب والحاحها فيها دون مراعاة الظرف المالي للرجل خلق مشاكل اسرية حيث تشير الإحصاءات في السنوات الأخيرة الى ان اغلب حالات الطلاق أسبابها اقتصادية او خيانات زوجية نتيجة لوسائل التواصل الاجتماعي. وقد توصلنا في الحلقة الأولى من هذه الدراسة الى ان الأسباب الاقتصادية هي الأخرى مدفوعة بعوامل الترويج الهادفة والتي تركز على المرأة من اجل اغوائها استهلاكيا والتي تعج بها مواقع التواصل الاجتماعي، فالإغواء والايهام بفرط الاستهلاك يخلق عجز مالي وعجز عن مواجهة الانفاق المتعاظم فتكون الأسباب الاقتصادية سببا للطلاق وبالتبعية سببا للتفكك الاسري. كما ان تعلم المرأة وثقافتها وممارسة المهن الملائمة لها امرا أساسيا خاصة وان اغلب الظواهر السلبية التي شخصت في هذه الدراسة لسلوك المرأة الاستهلاكي بحسب الاستبيان الذي اجريناه على عينة عشوائية من 500 امرأة يظهر ان الظاهرة تكون بين النساء غير المتعلمات بنسبة تصل الى

60% فيما لا تتجاوز هذه النسبة 30% بين المتعلمات وتكون أدنى من 5% للمتعلمات تعليماً عالياً، في حين ان نساء الغرب والبلدان المتقدمة لا تخضع لهذا الاغواء الاستهلاكي الا بحدود ضيقة لا تتعدى 10% منهن، لأنهن اكثر انجذابا للحياة العملية حيث لا يضعن مواد التجميل الا في الحفلات وبشكل بسيط جدا ولا يخضعن لقواعد نسائنا في مجال التسوق او التباهي او الخوف والفزع من ارتداء الفستان مرتين امام الناس، على العكس من ذلك هي ترتدي ذات الملابس في كل يوم دون ان تلتفت لما يقوله الاخرين. في سفري الى اروبا كنت اشاهد على مدار فترات المؤتمرات او الاجتماعات أن اغلب النساء الاوربيات يكررن نفس الملابس البسيطة، بينما تحمل المرأة العراقية ممن يرافقننا في السفر حقائب كبيرة متخمة بملابس رسمية بعدد أيام المؤتمر كي لا تتكرر وكذلك ملابس الفسحة المسائية أيضا بعدد أيام السفر، ذلك ان نسائنا للأسف يعشن عقدة اجتماعية ونفسية يطيب لي ان اسميها (عقدة الشعور بأنهن تحت المجهر) أي ان نسائنا يشعرن ان كل الناس تركت كل اعمالها ومصالحها واولويات الحياة وصراع الدول على النفوذ وغزو الفضاء والأزمات المالية والتغيرات المناخية والاوبئة والامراض والمجاعات ولم يعد لهم هم سوى المتابعة والتدقيق فيما ترتدي هذه المرأة او تلك. انه مرض يحتاج الى علاج حقيقي. هذه العقدة تكاملت مع عقدة (تفضيل كل ما هو اجنبي) التي يعاني منها المستهلك في البلدان المتخلفة بحسب (ألبرت هيرشمان) لتنتج لنا امرأة غارقة في (مصيدة الانفاق)

واقتصاد لا ينتج ويستورد كل شيء، وكل شيء مستورد هو المفضل لديه، الامر الذي افضى حتما الى السقوط في (مصيدة الريعية). وفظاعة الامر هو ان اغلب السياسات الاقتصادية الشعبوية التي تخدم السياسيين وتبغض الاقتصاديين تكون معززة لتلك الريعية، ومع ذلك تغالي المنظمات الدولية في تسليط الاضواء على نسائنا لتكرر أسطوانة الحرمان والمظلومية وتمكين المرأة والمساواة وغيرها وجميع هذه العناوين تستلمها نسائنا على انها مزيد من الحرية ومزيد من التمرد على الرجل ومزيد من النهم الاستهلاكي لتتقمص دور الجميلة والانيقة والمدللة والمتسلطة وهي تتباهى امام زميلاتها المصابات بنفس المرض، ولابد من وجود غاية لتلك المنظمات تقف خلف ذلك. لقد اينعت تلك الغايات واعطت ثمارها حتما من خلال ما يحدث من تنامي حالات الطلاق وحالات عقوق الوالدين وحلات الفردية والتنصل من الانتماء الاسري والتمرد على القيم والأعراف في بلداننا ولابد من الشروع الفوري بإجراءات لوقف التداعيات والحفاظ على مؤسسة الاسرة.

لقد شرع الله قواعد لتنظيم المجتمع العائلي وحمايته من التفكك، وجعل من الرجل رباناً لسفينة الاسرة بقوله تعالى في سورة النساء الآية 34 (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُواْ). والقوامة على الشيء تعني ادارته والاهتمام به وحفظه والدفاع عنه، أي ان الله جعل القيادة بيد الرجل. والمراد بما فضل الله بعضهم على بعض هو ما يفضل ويزيد فيه الرجال

بحسب الطبع على النساء وهو زيادة قوة التعقل فيهم وما يتفرع عليه من شدة البأس والقوة والطاقة على الشدائد من الأعمال ونحوها ذلك لأن حياة النساء حياة إحساسية عاطفية مبنية على الرقة واللطافة. والمراد بما أنفقوا من أموالهم ما أنفقوه في مهورهن ونفقاتهن(4).

السؤال الذي يرد هنا هو هل تسقط قوامة الرجل بسقوط ركن الانفاق اليومي على متطلبات الحياة في الاسرة أي عندما تنفق المرأة على الاسرة وان كانت هذه الحالة كما ذكرنا انفا لا تتجاوز 10% من النساء يتولين الانفاق على اسرهن؟ الجواب، كلا، لان شرط التفضيل الوارد في نص الآية هو شرط حاكم ومتقدم على شرط الانفاق، ثم ان شرط الانفاق لا يسقط كاملا عن الرجل لأن الرجل يكون على الأقل قد انفق ابتداءً في تقديم المهر المقدم وفي ذمته دفع المهر المؤخر. وفي العراق، بحسب الاستبيان، ظهر لنا ان متوسط المهور في 2021 بحدود (10 ملايين دينار) مقدم يدفعها الرجل قبل الدخول بالزوجة و (17 مليون دينار) مؤخر عادة ما يدفعها الرجل في العراق (عند المطالبة من قبل المرأة وعند توفر الميسرة للرجل) بحسب اتباع المذهب الجعفري وهم غالبية الشعب، فيما تكون (عند المطالبة) بحسب المذاهب الأخرى، علما ان انفاق المرأة على أي متطلب اسري عادة ما يكون متبوعاً بالمن والاذى، اذ عادة ما تذكره في كل محافل الاسرة ولا تمل من التكرار، انا اشتريت الثلاجة من فلوسي، انا اشتريت فلان سلعة

من فلوسي، وتبقى تطرق مسامع الرجل وتُتعسُ عليه حياته، وفي نهاية المطاف اما ان يبلعها على مضض في حال كان فقيراً، او يدفع لها ثمنها ويتخلص من الاذلال اذا كان متمكناً وتأخذ ذلك المبلغ دون خجل وتكرر الحالة بنصب شرك جديد لشراء سلعة جديدة، فيما ينفق الرجل طوال السنين على كل شيء دون ان يذكر ذلك، لان شرع الله تسلل الى العادات الاجتماعية التي جعلت من انفاق الرجل امرا مفروغا منه. وحيث ان تقرير البنك الدولي لعام 2022 عن التنمية والبيئة يشير الى ان 18% من نساء العراق عاملات ولديهن دخل الا ان هذه النسبة مقزمة جدا حيث اظهر الاستبيان الخاص بهذه الدراسة ان اكثر من 26% منهن عاملات وقد لا يظهر عملهن في البيانات الرسمية لان نسبة كبيرة منهن يعملن في القطاع غير الرسمي او الاقتصاد الخفي (Hidden Economy)، وهذا يعني ان 26% من النساء لديهن دخول لا ينفقنها على اساسيات العيش ويبعثرنها في الاستهلاك المفرط (تبذير). ويصف القرآن الكريم المبذرين بإخوان الشياطين حيث تشير سورة الاسراء الى ذلك (وَآتِ ذَا الْقُرْبى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا (26) إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كانُوا إِخْوانَ الشَّياطِينِ وَكانَ الشَّيْطانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا (27)). كما ان فيها امر إعطاء وايتاء ذا القربى حقه وعدم التمدد عليه لأنك ساقط بين فكي امرأة لا ترحم وتسعى لإشباع حاجاتها الكمالية والبذخية على حساب حقوق الاقربين، كما ان ذلك الفخ الاستهلاكي التبذيري يكون مانعا من إعطاء المسكين وابن السبيل، طالما ان المجتمع الذي يحوي شرائح

تغالي في الاستهلاك وتبذر يكون على حساب شرائح تزداد فقرا. وكلما غالى اخوان الشياطين في التبذير زادت شريحة المافيات المروجة للاستهلاك الواسع من الشركات العالمية غناً وزادت شريحة الفقر المدقع اتساعا بالتبعية. وهنالك قسم اخر من ذوات الدخول يكتنزن رواتبهن على شكل ذهب او نقود بل ويطالبن الرجل بإعطاء مصروف لهن ويتوعد الله المكتنزين بالعذاب الأليم بقوله في سورة التوبة (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ۗ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (34)). وهن ينظرن الى الرجل يصارع الحياة ويتعرض للمخاطر او ينزلق للكسب الحرام ولا يبالين والمهم عندهن ان يغدق في الانفاق ويلبي المزيد من الطلبات. هذه المعادلة الجائرة، اعني معادلة عمل المرأة وتقصيرها بواجباتها تجاه المنزل والزوج من جهة، وحصولها على دخل تكتنزه او تنفقه على البذخيات من جهة أخرى والرجل منهمك بالأساسيات كلها، هي نتاج الباس مجتمعاتنا ثقافة لا تستقيم وشرعته.

ان ما تسعى اليه المنظمات الدولية من ثقافة تمكين المرأة اقتصاديا كلمة حق يراد بها باطل اذ ترمي الى تمكينها من القرار داخل الاسرة بغية جعل مركب الاسرة غير مقاد من قبل الرجل (الاب) وانما تنازعه المرأة (الام) هذه الصلاحيات فتتخذ قرارات من خلف ظهر زوجها تكون مدعاة لصراعات مستدامة وتخلق معسكرات

ومواقع قوى متنافسة داخل الاسرة تفضي الى تفككها، وعلى حكومات المنطقة ان تسعى حثيثا لإيجاد مؤسسات ترمم وتنصح وتكثف التوعية الإعلامية لمواجهة هذه الأفكار الجندرية المتطرفة التي جذبت نسائنا الى تنظيمات فمنستاوية feminist تضمر العداء للرجل دون موجب بعيدا عن قيمنا واخلاقنا التي تنسجم وشرع الله، على امل ان تعيد تلك الجهود اللحمة الاسرية او الحيلولة دون المزيد من التداعيات الاسرية مستقبلا، والله من وراء القصد.

(*) المستشار الاقتصادي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

المصادر:

1. الجهاز المركزي للإحصاء مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية للمرأة في العراق، 2021 / بغداد كانون الأول 2021.
2. (https://www.forbes.com/sites/bridgetbrennan/2013/0/).
3. الجهاز المركزي للإحصاء مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، المصدر السابق.
4. تفسير الميزان، السيد اية الله الطباطبائي، ج4، ص 343.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر . 21 كانون الثاني 2023

http://iraqieconomists.net/ar/